Djamila BENALI¹

**PROTECTION OF THE RIGHT OF ASYLUM IN INTERNATIONAL
LAW**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.3-3.13>

Research Article

Received:

05/01/2021

Accepted:

26/01/2021

Published:

01/03/2021

Abstract:

The question of asylum was considered a key issue in the International Code of charters and the Code of Human Rights. It is a human right enshrined in international conventions and confirmed by regional conventions. The 1951 Convention for the Protection of Refugees and the 1967 Protocol relating to Refugees constitute a fundamental reference for the protection of the right of asylum. In addition, international humanitarian law has also contributed to the protection of the right of asylum through the provisions of the Fourth Geneva Convention of 1949.

Key words: Right of Asylum, Human Rights, International Protection, UNHCR.

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

¹ Dr. , Algiers University 1, Algeria, Docteurbenali@outlook.fr, <https://orcid.org/0000-0002-1393-3446>

حماية حق اللجوء في القانون الدولي

جميلة بن علي²

الملخص

إن مسألة اللجوء اعتبرت من المسائل الأساسية في مدونة المواثيق الدولية ومدونة حقوق الإنسان. فهي حق من حقوق الإنسان نصت عليه المواثيق الدولية وأكدت المواثيق الإقليمية. حيث حظي بحماية خاصة تمثلت في الاتفاقية الخاصة بحماية اللاجئين لسنة 1951، والبروتوكول الخاص باللاجئين لسنة 1967 وتشكل هذه الصكوك مرجعية أساسية لتجسيد حماية حق اللجوء، إضافة إلى هذا فإن القانون الدولي الإنساني ساهم بدوره في حماية حق اللجوء من خلال نص اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949. **الكلمات المفتاحية:** حق اللجوء، حقوق الإنسان، الحماية الدولية، المفوضية السامية لحقوق اللاجئين.

المقدمة:

لقد اعتبرت مسألة الهجرة واللجوء من المسائل الضاربة في عمق التاريخ عرفت الحضارات القديمة سواء حضارات الشرق أو حضارات الغرب بفعل ما كان سائدا من صراعات ونزاعات قبلية واضطهاد وهي ظاهرة اجتماعية تزامنت مع وجود الإنسان وهي ذات بعد إنساني. لقد كانت أوروبا في مرحلة ما مسرحا لها خاصة عقب الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من موجات النزوح وتشرد آلاف الأوروبيين بحثا عن مناطق الأمان، مما أدى بالهيئات الدولية في تلك الفترة ممثلة في عصبة الأمم لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد لهذه الأزمة، واستمر البحث عن الحلول من خلال هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتساهم بدورها في ايجاد الحلول لهذه الأزمة التي تفاقمت، واتسع نطاقها بسبب اتساع أساليب الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، وسبب الصراعات المتتالية التي شهدها العالم لتتحول هذه المسألة إلى هاجس دولي يستدعي تضافر الجهود الدولية مجتمعة لإيجاد الحلول للأزمة.

إن مسألة اللجوء اعتبرت من المسائل الأساسية في مدونة المواثيق الدولية ومدونة حقوق الإنسان. فهي حق من حقوق الإنسان نصت عليه المواثيق الدولية وأكدت المواثيق الإقليمية. حيث حظي بحماية خاصة تمثلت في الاتفاقية الخاصة بحماية اللاجئين لسنة 1951، والبروتوكول الخاص باللاجئين لسنة 1967 وتشكل هذه الصكوك مرجعية أساسية لتجسيد حماية حق اللجوء، إضافة إلى هذا فإن القانون الدولي الإنساني ساهم بدوره في حماية حق اللجوء من خلال نص اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949.

وبهذا يتسع نطاق رصيد الحماية الدولية لحق اللجوء حيث أصبحت تتقاسم قواعد القانون الدولي ممثلة في اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 وقواعد القانون الدولي الإنساني ممثلة في اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949.

أضافه إلى هذا فقد وضعت آليات من أجل تطبيق هذه الحماية تمثلت على مستوى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وهي جهاز تابع للأمم المتحدة وقد كان لها السبق في تبني قضية اللاجئين منذ ظهورها إلى يومنا هذا كما ساهمت هذه المنظمة في وضع أهداف ومبادئ الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951

كما كان لها الاثر الكبير في وضع البروتوكول الخاص باللاجئين لسنة 1967 هذا على مستوى القانون الدولي أما بالنسبة للقانون الدولي الإنساني فقد عهد بآلية تطبيق الحماية الخاصة باللاجئين خاصة أثناء النزاعات الدولية لإحدى المنظمات البارزة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وهي منظمه دولية غير حكومية ممثلة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي ساهمت بدورها بشكل كبير في تطبيق قواعد الحماية الدولية للاجئين من خلال الاحكام التي نصت عليها اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949.

الا انه رغم تعدد هذه الصكوك الدولية وتنوعها فان مسألة حماية حق اللجوء لازالت تتجاذبها متغيرات كثيرة وهي الآن في حالة بين المد والجزر.

الاشكالية: إلى أي مدى ساهمت قواعد الحماية المقررة للاجئين في المواثيق الدولية في الإحاطة الشاملة للأزمة واحتوائها بشكل جدي.

² د. ، جامعة الجزائر 1، الجزائر، Docteurbenali@outlook.fr

ما هي النتائج والتحديات ؟

للإجابة على هذا الإشكال اقترحت الخطة التالية
المبحث الأول: اللجوء حق من حقوق الإنسان..

- المطلب الأول: تعريف حق اللجوء، وطبيعته القانوني.
- المطلب الثاني: التزامات وحقوق اللاجئين.
- المبحث الثاني: أسس الحماية المقررة للاجئين والياتها.
- المطلب الأول: أسس الحماية المقدرة للاجئين.
- المطلب الثاني: اليات الحماية الدولية للاجئين.

المبحث الأول: اللجوء حق من حقوق الإنسان.

يعد اللجوء حقاً من حقوق الإنسان المكرسة المواثيق الدولية وفي مقدماتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعد المرجعية الأساسية لكل الحقوق المتاحة للفرد قبل التطرق إلى دراسة هذا الحق يجدر بنا بداية القاء الضوء على تعريف اللاجئ (المطلب 1) وفقاً لما ورد في الصكوك الخاصة لحماية اللاجئين ثم ننتقل بعد ذلك إلى حقوق وواجبات اللاجئين (المطلب 2).

المطلب الأول: تعريف اللاجئ وفقاً للاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951.

إن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين اعتبرت الاتفاقية الأم التي شكلت ولا زالت تشكل المرجعية الأساسية في معالجة مسألة اللجوء خاصة ما تعلق منها بجانب الحقوق والالتزامات. سوف نعالج من خلال هذا المطلب تعريف اللاجئ (الفرع الأول) ثم الضوابط التي تحكم تعريف اللاجئ والاستثناءات الواردة عليها (الفرع الثاني) ثم نتطرق إلى الطبيعة القانونية لحق اللجوء (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف اللاجئ.

إن اتفاقية 1951 لم تقدم تعريفاً دقيقاً للاجئ، إنما حددت عناصر معينة على سبيل الحصر يمكن من خلالها التمتع بهذه الصفة متى توافرت عند الفرد وهي الاضطهاد بسبب الدين أو العرق أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة معينة أو آراء سياسية وهذا تماشياً مع ما ورد في المادة 14 \ 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1). وقد ورد في نص الاتفاقية أن كل شخص اعتبر لاجئاً بمقتضى ترتيبات 12 مايو 1926 و 30 حزيران 1928 أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول 1933 و 10 فبراير 1938 بروتوكول 14 سبتمبر 1939- أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين ولا يحول إلا ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها المقررات لعدم الأهلية لصفه اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذه الفقرة (المادة 1 الفقرة 1- الفصل الأول من أحكام عامة من اتفاقية 1951) أو لقد تم اعتماد الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين في 28 يونيو 1951 من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين عديمي الجنسية الذي دعت إليه الأمم المتحدة بمقتضى قرار رقم 429 (د-5) المؤرخ في 14 ديسمبر 1950. تاريخ بدء النفاذ كان في 22 إبريل 1954 وفقاً لأحكام المادة 43 الاتفاقية.

كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 يناير 1951 وسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه جنسيته ولا يستطيع ولا يريد سبب ذلك الخوف.

أنه يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسيه ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق كنتيجة تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد (المادة 1 الفقرة 2 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951).

بعد أن تطرقنا في الفرع الأول من هذا المطلب إلى تعريف اللاجئ سننتقل في الفرع الثاني إلى دراسة الضوابط التي تحكم تعريف اللاجئ أولاً والاستثناءات التي وردت اتفاقية 1951 بشأن التمتع بحق اللجوء ثانياً.

أولاً: الضوابط التي تحكم تعريف اللاجئ.

وردت في اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين ضوابط تحدد بدقه من له حق التمتع باللجوء حيث اوردت في هذا الشأن قيوداً يتمثل الضابط الأول في القيد الزمني (1) (المادة 2/1 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951) ويتمثل الضابط الثاني في القيد المكاني (2) والضابط الثالث في مسببات اللجوء. 3

الضابط الأول: القيد الزمني: وقد حددته اتفاقية 1951 بتاريخ 1 يناير 1951 بمعنى أن كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 يناير 1951، وبهذا تكون قد اغلقت كل المنافذ على اللاجئين خارج نطاق هذا التاريخ.

الضابط الثاني: القيد المكاني.

لقد اقتصرتم الحماية الخاصة باللاجئ للاجئين الأوروبيين الفارين من ويلات الحرب العالمية دون غيرهم وهذا كذلك يعد تقصيراً واجحافاً لبقية اللاجئين الذين قد تضطروهم الصراعات الحروب إلى الهجرة من دون الأوروبيين ولولا تدارك هذا

النقص في البروتوكول 1967 لكانت اتفاقية 1951 اتفاقية أقليمية وليس الدولية هل الرغم من الطابع الدولي الذي ابرمت فيه.

الضابط الثالث: مسببات اللجوء:

ركزت اتفاقية 1951 بالدرجة الأولى إعطاء وصف اللاجئ من خلال حصره في فئة محددة على سبيل الحصر وهي على التوالي

- بسبب الخوف
- بسبب العرق
- بسبب الجنسية
- الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة

سبب الأراء السياسية خارج بلد جنسيته (المادة 2/1 من الاتفاقية الخاصة لسنة 1951)

وهذه المسببات محدده على سبيل الحصر ولا يمكن القياس عنها وعليه فاتفاقية 1951 قاصرة لأنها تكون بذلك قد أهملت فئات أخرى من اللاجئين تضطربهم ظروف الحروب الداخلية في أوطانهم أو الخارجية أو السيطرة الأجنبية إلى اللجوء فرارا من مخلفات الحروب والصراعات وهو ما يؤخذ على هذا التحديد. أضفاه إلى هذا فقد اوردت الاتفاقية مجموعة من الاستثناءات شأن التمتع بحق اللجوء وهو ما سوف نتناوله بالدراسة في العنصر الموالي.

ثانيا: الاستثناءات الواردة في اتفاقية 1951 بشأن التمتع بحق اللجوء

أشارت اتفاقية 1951 إلى عدم انطباق هذه الاتفاقية على أي شخص تتوفر اسباب جديده للاعتقاد بانه (ا) ارتكب جريمة ضد السلام أو جريمة حرب ضد الإنسانية بالمعنى المستخدم لهذه الجرائم في الصكوك الدولية الموضوعة للنص على احكامها بشأنها (المادة 6/1 الفقرة و-أ من اتفاقية 1951) (ب) ارتكب جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله في هذا البلد بصفتي لاجئ (المادة 6/1 الفقرة و-ب من اتفاقية 1951)

ج- ارتكب افعالا مضادة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها (المادة 6/1 الفقرة و.ج من اتفاقية 1951).

لقد تم تحديد هذه الاستثناءات بصفه دقيقة وهذا من شأنه المساهمة في حصر الجرائم و المسببات التي تحول دون منع اللجوء لمرتكبيها والتضييق على مرتكبي الجرائم بأنواعها الثلاثة جرائم ضد السلام، جرائم ضد الحرب، جرائم ضد الإنسانية. وكذلك منتهكي مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

الفرع الثالث: الطبيعة القانونية لحق اللجوء

سيشكل حق اللجوء قاعدة عرفية استقر الأفراد على اتباعها لفترات طويلة متكررة وهي تتسم بالإلزام باعتبارها من المبادئ العامة في القانون الدولي، وعليه فان الدول المنظمة للاتفاقية ملزمة باحترامها وتطبيقها وحتى الدول التي لم تنظم لاتفاقية 1951 هي كذلك ملزمة باحترام القاعدة وتطبيقها. بعد ان تطرقنا إلى تعريف اللاجئ في اتفاقية 1951 سننتقل في المطلب الثاني من هذا المبحث إلى دراسة التزامات وحقوق اللاجئ

المطلب الثاني: التزامات وحقوق اللاجئ

لقد كرسات اتفاقية 1951 التزامات تقع على عاتق اللاجئ منذ وصوله إلى بلد اللجوء كما كرسست مجموعة كبيرة من الحقوق اخذت حيزا لا يستهان به من الاتفاقية وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على حرص الدول المنظمة للاتفاقية على تحقيق حماية معتبرة للاجئ، وهذا من شأنه تقوية الجانب الإنساني في مسألة اللجوء و محاولة الوصول إلى نسبة معينة من معادلة التوازن بين ما خسره اللاجئ من حقوق في بلده ليعوضه بحقوق أخرى في بلد الملاجئ. نتناول ضمن هذا المطلب التزامات اللاجئ (الفرع الأول) حقوق اللاجئ (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التزامات اللاجئ

هنالك مجموعه من الإلتزامات أشارت اليها اتفاقية 1951 تتعلق في مجملها بضرورة احترام اللاجئ لقوانين بلد اللجوء و احترام التدابير المتخذة من طرف دولة اللجوء، وهذا من اجل المحافظة على النظام العام، حيث جاء في نص المادة ما يلي: أولا الانصياع لقوانين وانظمة بلد اللجوء واحترام القوانين وتطبيقها وعدم التعدي عليها. ثانيا: التقيد بالتدابير المتخذة بشأن المحافظة على النظام العام (المادة 2 اتفاقية 1951).

إنما يمكن ملاحظته على هذه الإلتزامات أنها إلتزامات عادية ليس من شأنها إرهاق كاهل اللاجئ فهي إلتزامات ضرورية وهي نفس الإلتزامات التي يخضع لها المواطنون التابعون لبلد الملجأ - لن احترام القوانين و المحافظة على النظام العام هي تدابير لا غنى عنها سواء طبقت على اللاجئين أو على المواطن العادي..

أضافه إلى هذه الإلتزامات فقد نصت الاتفاقية على جملة من الحقوق تفوق بكثير هامش الإلتزامات وهذا بدوره يعكس حرص الدول على حماية حق اللجوء من خلال توفير أكبر ما يمكن من قواعد الحماية وهذا ما سوف نتناوله في العنصر الموالي من هذا المطلب..

الفرع الثاني: حقوق اللاجئين في اتفاقية 1951:

لقد حظي اللاجئين في اتفاقيه 1951 بمجموعة كبيرة من الحقوق التي غطت كل جوانب حياة اللاجئ في بلد الملجأ، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على حرص اتفاقية 1951 على تمكين اللاجئ من الحقوق الأساسية لحياته كإنسان من بين هذه الحقوق، الحقوق العامة أولا الحقوق الخاصة ثانيا والحقوق الاستثنائية ثالثا.

أولا: الحقوق العامة

هذه الحقوق مقرره للشخص بصفة عامة لحماية نفسه كالحق في السكن (المادة 21 من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951) (عبد الحميد متولي: اشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والغربي) والحق في التنقل (المادة 26 من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951)، الحق في العمل (انظر كذلك المادة 13/1 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - والمادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية) ، حق انشاء الجمعيات وحق ممارسة الشعائر الدينية..

(1) الحق في السكن (المادة 21 من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951):

حيث يعترف اللاجئ بمعامله أفضل عند قيام الدولة بتنظيم القطاع الاقتصادي والاجتماعي بشرط أن يتواجد اللاجئ على أراضيها بوضع شرعي (عبد الحميد متولي: اشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي)،

الحق في التنقل: (المادة 26 من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951)

من الحقوق التي نصت عليها الصكوك الدولية وأكدها (انظر كذلك المادة 13/1 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية) ومن ضمنها الحق في اختيار مكان الإقامة وحرية التنقل لكن هذا الحق محدد ومرتبط بشكل أساسي بما تفرضه قوانين بلد الملجأ , ذلك ان بلد الملجأ يمكنه اللجوء إلى تحديد هذا التنقل وتحديد حتى مكان الإقامة إذا اقتضى الأمر ذلك.

الحق في العمل (المادة 17 وكذلك المواد 18 و 19 من اتفاقيه 1951)

إن الحق في العمل مكفول في هذه الاتفاقية سواء كان العمل حرا أو مأجورا ويتمتع العامل بالعديد من الامتيازات.

الحق في التعليم (المادة 22 من اتفاقيه 1951) علاج الحق في التعليم الذي توفره الدولة الملجأ وهو حق المكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26/1 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

الحق في الصحة (المادة 23/1 من اتفاقية 1951).

يتساوى فيه اللاجئ بالمواطن اي نفس الحقوق الدولية المطبقة هي التي تقرر حجم المساعدة ونوعها التي يمكن ان يستفيد منها اللاجئ وهو حق مكرس في الصكوك الدولية.

الحق في الانتماء إلى الجمعيات (المادة 15 اتفاقية 1951): اللاجئ الحق في الانتماء إلى الجمعيات أو النقابات التي ليس لها أي انتماء سياسي في حدود ما تسمح به وتنظمه قوانين بلد الملجأ كما لا يمكن ارغام احد من اللاجئين على الانضمام إلى جمعية ما (المادة 4/23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ولا يجوز استعمال أهداف هذه الجمعيات لإثارة البلبله والانشطة التخريبية وهو ما نص عليه الاتفاقية الأفريقية الخاصة باللاجئين لسنة 1969 (المادة 23/4 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

الحق في الضمان الاجتماعي (المادة 24 من اتفاقية 1951): حيث يتمتع اللاجئ في بلد الملجأ تقريبا بالحقوق التي يتمتع بها المواطن العادي فيما يخص شروط العمل والاجور والضمان الاجتماعي.

ثانيا: الحقوق الخاصة

ان هذا النوع من الحقوق يتمتع به اللاجئ وفقا لمقتضيات وضعه كلاجئ وهي تختلف عن الحقوق التي يتمتع بها رعايا دولة الملجأ من بينها الحقوق العائلية حق ملكية الاموال المنقولة و غير المنقولة ونقلها. حق الملكية الأدبية و الصناعية

- الحقوق العائلية (المادة 12 من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951): من ضمن هذه الحقوق حق لم شمل الأسرة وأعادته توحيد الأسرة وهذا وفق القرار رقم 24 الصادر عن اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضي السياسي بناء على توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 12 ألف (A/12add1)
- حق ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة: (المادة 13 من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951)
- حق الملكية الأدبية والصناعية (المادة 14 من اتفاقية 1951)
- الحقوق العرفية

وهي حقوق اصيلة في ممارسات العرف الدولي فرضتها الظروف الإنسانية من بين هذه الحقوق حق اللجوء في عدم الطرد (المادة 33 من الاتفاقية الخاصة باللجوء لسنة 1951) وهو مبدأ عرفي بمعنى عدم طرد اللجوء وعدم اجباره على العودة إلى بلد الخوف و الاضطهاد وهذا المبدأ ملزم للدول بغض النظر عن كون الدول منضمة الاتفاقية ام غير منضمة إلا انه يشترط ان تكون هنالك أسباب جديده على ان اللجوء سيتعرض للتعذيب (المادة 33 أ من الاتفاقية الخاصة باللجوء لسنة 1951 إضافة إلى المادة 1/14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) كذلك مبدأ عدم الرد اي عدم رد اللجوء إلى حدود الأقاليم التي تكون حرياته مهدده أو حريته بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة معينة أو سبب آراء سياسية واعتبر هذا المبدأ قاعده مشتركة بين القواعد الإنسانية التي تستوجب احترامها من طرف الدول المتمدنة (فاصله عبد اللطيف: اللجوء السياسي في القانون الدولي- رسالة ماجستير- معهد الحقوق والعلوم وهران 1999 ص 193) غير ان هذا المبدأ ليس مطلقا حيث يسجل تطبيقه امام توافد اسباب وجيهة يفرضها الامن الوطني أو النظام العام (المادة 32 من اتفاقية 1951

ثالثاً: الحقوق الاستثنائية: تتمثل الحقوق الاستثنائية للجوء في الاعفاء من المعاملة بالمثل (المادة 12 من الاتفاقية الخاصة باللجوء لسنة 1951) الحماية المؤقتة.. الاعفاء من المعاملة بالمثل (المادة 7 من اتفاقية 1951

ويقتضي هذا المبدأ ان تتم معاملة اللجوء معاملة الاجانب، ويستثني ما نصت عليه الاتفاقية وهي الحالات التي قد تمنحهم فيها وضعية افضل وتشير المادة إلا ان الاستفادة من هذه المعاملة تكون بعد مرور ثلاث سنوات على اقامتهم) المادة 2/7 من اتفاقية 1951 -.

يمكن كذلك في حاله عدم توفر المعاملة بالمثل ان تنظر دولة الملجأ إلى اللجوء بعين العطف حيث تمنح حقوق ومزايا أضافه إلى تلك التي تدهم لها الفئتين 2، 3 وامكانية جعل الاعفاء في المعاملة بالمثل اللجوء لا يستوفون الشروط المنصوص عليها في الفقرتين 2.3

الحماية المؤقتة

وهي حماية اللجوء لفترة محددة في انتظار زوال المبرر والعودة إلى اوطانهم وقد اختلفت الدول حول تحديد مفهوم اللجوء حيث أن فئة اللجوء الفارين من الصراعات المسلحة غير معنيين بالحماية على عكس ما تبنته بعض الاتفاقيات الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية التي وسعت من تعريف اللجوء واعتبرته لاجئاً ولا يحتاج فقط للحماية الدولية بل يحتاج إلى حقوق اللجوء المقررة في الصكوك الدولية..

إن الحماية المؤقتة تستوجب الاستفادة في هذه الحماية إلى غاية زوال مبرر اللجوء والعودة إلى الوطن الاصلي وتقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمساعدة هذه الفئة على العودة إلى اوطانهم متى زالت المبررات.. بعد ان تطرقنا في مبحث الأول من هذه الدراسة إلى حق اللجوء والتزامات وحقوق اللجوء ننتقل في المبحث الثاني إلى التطرق لمسألة أسس حماية حق اللجوء (المطلب الأول) واليات هذه الحماية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أسس حماية حق اللجوء

تعددت الأسس القانونية لحماية حق اللجوء، فبالإضافة إلى الصكوك الدولية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العهد الدولي لحقوق السياسية والمدنية وإضافة الاتفاقية الأم الخاصة باللجوء سنة 1951 إلى جانبي هذه الصكوك هنالك حمايه مقرره ضمن المواثيق الإقليمية وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على أن توسيع دائرة الحماية الخاصة لحق اللجوء بغية ايجاد ضمانات على المستوى الإقليمي تقوي هذه الحماية.. سوف نتناول من خلال هذا المطلب أسس الحماية على المستوى الدولي (الفرع الأول) ثم أسس الحماية على المستوى الإقليمي.

الفرع الأول: أسس الحماية المقررة لحق اللجوء المستوى الدولي

يمكن تقسيم هذه الأسس إلى الحماية المقررة بمقتضى القانون الدولي (أولاً) ثم الحماية المقررة بمقتضى القانون الدولي الإنساني (ثانياً)

أولاً: أسس الحماية المقررة لحق اللجوء بمقتضى قواعد القانون الدولي

وتتجسد هذه الأسس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثم الاتفاقية الخاصة باللجوء لسنة 1951 البروتوكول الخاص باللجوء لسنة. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

اعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المرجعية الأساسية لحقوق الإنسان وقد أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لمسألة اللجوء " أن لكل فرد الحق في ان يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الإلتجاء إليها هرباً من الاضطهاد (المادة 1/14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ولا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها (المادة 2/14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

كما يحق لكل فرد ان يغادر اي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليه(المادة 2/13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

الاتفاقية الخاصة باللاجئين سنة 1951

(تم اقرار الاتفاقية ب 28 يونيو 1951 - أول دولة صادقت على المعاهدة هي الدنمارك دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 22 إبريل 1954 احكام المادة 43 من الاتفاقية).

هي اتفاقية متعددة الأطراف تحدد حقوق وواجبات الأفراد الذين يمنحون حق اللجوء تركز هذه الاتفاقية على المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 اقتضت الحماية في البداية على اللاجئين الأوروبيين الفارين من دولهم قبل 1951 ثم اتسع مجال تطبيقها لتشمل كل اللاجئين وتعد أول اتفاقية دولية تناولت المسائل السياسية في حياة اللاجئين حيث تضمنت مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية والتي يجب ان تتعادل في قيمتها مع ما يمنح من حريات للأجانب في بلد ما أو على الأقل مواطنين تلك الدولة.

البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين 1967

(دخل حيز التنفيذ 4 أكتوبر 1971 احكام المادة 8) : أشار هذا البروتوكول إلى رفع القيد المكاني والقيد الزمني الذي فرضتهما اتفاقية 1951 وبهذا يكون قد وسع دائرة الحماية الخاصة باللاجئين حيث جاء في الديباجة " اذ تأخذ بعين الاعتبار إن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الموقعة في جنيف 28 يوليو 1951 لا تشمل سوى الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة أحداث وقعت قبل أول يناير 1951.

واذ تأخذ بعين الاعتبار ان حالات لجوء جديدة قد ظهرت منذ ان اعتمدت الاتفاقية وبتالي يمكن إلا يحيط نطاق الاتفاقية لهؤلاء اللاجئين.

واذ ترى ان من المرغوب فيه ان تتساوى في الوضع جميع اللاجئين الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في الاتفاقية دون تقيده بحد أول يناير 1951(ديباجة اتفاقية 1951 الفقرة 1.2.3).

العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية لسنة 1966:

هذا العهد لم يتعرف إلى مسألة حق اللجوء، على عكس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اشار اليه في المادة 14 منه وكذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لم تتعرض لهذا الحق (الدكتور غازي حسن صبريني: الوجيز في حقوق الإنسان وحرية الأساسية دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الاردن 2011 ص 168). بعد تطرقنا إلى الأسس المقدرة لحماية حق اللجوء على المستوى الدولي ننقل في العنصر الموالي إلى البحث في الأسس المقدرة المستوى الأقليمي.

ثانياً:أسس الحماية المقررة لحق اللجوء على المستوى الأقليمي

أهتمت المواثيق الإقليمية بمسألة حق اللجوء وتناولت هذه المسألة انطلاقاً مما ورد في اتفاقية 1951 بروتوكول 1967، إضافة إلى المتغيرات الإقليمية وأثرها في توسيع مقومات هذه الحماية.

نتناول في هذا العنصر، مبادئ بانكوك 1966. ثم اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية 1969(اتفاقية 1951)، الميثاق العربي لحقوق الإنسان 1994. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، الاتفاقية العربية الخاصة بحقوق اللاجئين إعلان قرطاجنة 1984، إعلان البرازيل، إعلان القاهرة، إعلان مكسيكو، توصيات المجلس الأوروبي، توجيهات المجلس الأوروبي

مبادئ بانكوك 1966

بخصوص وضع ومعاملة اللاجئين والتي اعتمدت في المنظمة الاستشارية القانونية الاسيوية الأفريقية

اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة باللاجئين لسنة 1969:

(تم اعتماد هذه الاتفاقية من طرف مجلس رؤساء الدول والحكومات في دورته السادسة باديس بابا 1969-دخلت حيز التنفيذ في 20 حزيران 1974 وفقا للمادة 11)

أن هذه الاتفاقية تشكل عنصر مكمل أقليمي فعال كان له أثر كبير في المساهمة في تقوية الحماية الخاصة باللاجئين في افريقيا، يعتبر مكمل للنقائص التي اعترت الاتفاقية الام لسنة 1951- هذه الاتفاقية اضافت مبررات اخرى تكون سببا للجوء كالاحتلال الخارجي أو السيطرة الاجنبية أو أحداث أخرى، وهذه المبررات لم تتضمنها اتفاقية 1951 وعليه فقد ورد تعريف اللاجئين في هذه الاتفاقية على النحو التالي " ينطبق مصطلح اللاجئين على كل شخص يجد نفسه مضطرا بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة اجنبية أو سبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من بلد منشأة الاصل أو البلد الذي يحمل جنسيته أو في أراض أي منهما (المادة 1 / 2 من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول اللاجئين لسنة 1969).

يستخلص من هذا التعريف ان مبررات اللجوء هو الاضطهاد بسبب العرق والدين والجنسية وغيرها أضافه إلى مبررات اخرى لم تتعرض لها اتفاقية 1951 وهي اللجوء المؤسس على العدوان و الاحتلال الخارجي أو السيطرة الأجنبية.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان 1994

(مجلة الشؤون العربية العدد 80 ديسمبر 1994 صفحة 230 وما بعدها - الميثاق العربي لحقوق الإنسان دخل حيز التنفيذ 2008 - 03 - 16 بينما اعتمدت الطبعة الأولى لهذا الميثاق في 16-03-1994 الطبعة الثانية في القمة العربية التي انعقدت في تونس 23-05-2004 مدخل حيز التنفيذ في 2008/03/16 جاء في هذا الميثاق ان لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هربا من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من يدري من اجل جريمة تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين (المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان 1994، انظر ذلك- د- محمد امين الميداني: حق اللجوء بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان الرابط (ACiHL.a CIHL-org/articles.hTM articles). أن هذه المادة لم تشر إلى الحق في الحصول على الملجأ كما أن هنالك إضافة وردت في هذه المادة ولم يتناولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي مسألة اللاجئين السياسيين وعدم تسليم اللاجئين السياسي ونشير إلى ان الميثاق العربي لحقوق الإنسان وضع اليات لتطبيق هذه الحماية من خلال ما ورد في المواد 45 و 48.

الاتفاقية العربية الخاصة بحقوق اللاجئين سنة 1994:

(لقد تم اقرارها من خلال مجلس وزراء جامعة الدول العربية رقم 89 53 "101" في تاريخ 27-03-1994): هي امتداد لإعلان القاهرة حول حماية اللاجئين و النازحين في العالم العربي لسنة 1992 وهناك تحديث لهذه الاتفاقية من قبل أعضاء البرلمان العربي الانتقالي مشروع تحديث الاتفاقية العربية للاجئين في 2009 في تونس حيث تم إصدار الصيغة المقترحة (د- عادل عامر: الإطار القانوني لحق اللجوء في الوطن العربي - مقال نشر في 21/05/2017. الرابط pulpit.alwatan voice.com.print

إعلان قرطاجنة 1984

(كارلوس مالدونادو كاستيلو: عملية قرطاجنة 30 عاما من الابتكار والتضامن- كارلوس أحد موظفي المفوضية السامية الشؤون اللاجئين انظر الرابط (Fmeeview.org/ar/climarecher.): وهو صك تاريخي أقليمي يعتني بشؤون اللاجئين، كما أن له دور كبير في المساهمة في توسيع تعريف اللاجئين في امريكا اللاتينية- ومن جملة ما قدم هذا الإعلان اقتراح مناهج جديدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين المهجرين. لقد تضمن إعلان قرطاجنة تعريف اللاجئين حيث اشار المادة الثالثة من هذا الإعلان إلى اللاجئين الذين فروا من بلادهم بسبب تعرف حياتهم أو سلامتهم حريتهم للتهديد باب العنف أو العدوان الأجنبي أو بسبب نزاعات الداخلية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو اي ظروف اخرى تحدث اضطرابا في النظام العام وهو بذلك يكون قد ساهم في توسيع تعريف اللاجئين واعتبر هذا الإعلان بمثابة صك قانوني ذو أهمية كبرى في حمايه لاجئ في امريكا الوسطى في فترة الثمانينات وما بعدها اعتبر نموذجا فريدا..

إعلان البرازيل 2014

هذا الإعلان صادقت عليه 28 دولة وثلاث أقاليم في امريكا اللاتينية منطقة البحر الكاريبي هذا الإعلان عزز من الحماية الدولية للاجئين والمهجرين وعديمي الجنسية في امريكا اللاتينية.

إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام:

(كارلوس ماردونالو كاستيلو: عملية قرطاجنة مثلا عمل من الابتكار والتضامن): يشير هذا الإعلان إلى ان كل إنسان إطار الشريعة له الحق بالتنقل واختيار محل اقامته داخل بلاده أو خارجها وله إذا اضطهد حق اللجوء إلى بلد اخر وعلى البلد الذي لجأ اليه ان يخبره حتى يبلغه مأمنه. ما لم يكن سبب اللجوء اقتراف جريمة في نظر الشرع (المادة 12 من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام) أن هذا الإعلان عبارة عن مجموعة من الحقوق المستمدة من أسس الشريعة الإسلامية (the organisation of the Islamic conference "OIC", the cario declaration on Human Rights , 5,1990 <https://www.OIC/legal instrument / OIC/ HRRIT/ 571230.pdf>.)

إضافه إلى حقوق المستوحاة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - أعيدت مراجعة هذا الإعلان في 2020 بحيث يعكس حقوق الإنسان في القانون الدولي بشكل أفضل بمنح فرص للأمم المتحدة والحكومات الغربية و المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بالانخراط في مفاوضات مع منظمه التعاون الإسلامي حول الاختلاف بين إعلان منظمه التعاون الإسلامي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة حول البحث في نقاط الالتقاء حول المواضيع الحساسة كموضوع المرأة والحق في التعلم حظر التعذيب وغيرها.

يشكل إعلام منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان ابتعاد عن إعلان القاهرة وقربا أكثر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتبار أنه تمت علمنة هذه الوثيقة حيث حذف منها كل ما يشير إلى الشريعة الإسلامية والإسلام.

المطلب الثاني: آليات الحماية الدولية للاجئ

لقد وضعت آليات من أجل تطبيق حماية حق اللجوء تمثلت على المستوى الدولي في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وهي منظمه وجهاز تابع للأمم المتحدة وقد كان له الفضل في تبني مسألة اللاجئين منذ بدايتها إلى يومنا هذا (الفرع الأول) إضافة إلى المفوضية هنالك إليه أخرى لحماية حق اللجوء وهذا على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية وتجسدت في اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وأهدافها

haute commissariat nations unies pour les réfugiés

نتناول في هذا العنوان نشأة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (الدكتور فوزي اوصديق -الحقوق اللاجئين من حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الشريعة الإسلامية oussedik Fawzi .com) المفوضية ثم اختصاصات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ثم الإطار القانوني لعمل المفوضية السامية.

نشأة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

نشأة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمقتضى القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 319. بتاريخ 03-12-1949 ولديها فروع في أكثر من 100 دولة، استطاعت منذ نشأتها إلى يومنا هذا تقديم العديد من المساعدات للاجئين (الدكتور فوزي اوصديق - حقوق اللاجئين من حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني في الشريعة الإسلامية مقال الرابط (oussedik Fauzi.com).

بعض المفوضية السامية لشؤون اللاجئين منظمة تابعة للأمم المتحدة وتسمى أيضا مفوضية اللاجئين مقرها في جنيف تأسست بعض الحرب العالمية الثانية في 14/12/1950 تقدم خدماتها لأكثر من 60 مليون لاجئ إضافة إلى عدي الجنسية وطالبي اللجوء.

ب) أهداف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين :

إن أهداف المفوضية السامية ليس لها طلب سياسي إنما لها طابع إنساني نصت عليه المادة الثانية النظام الأساسي المفوضية الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب القرار رقم 428 (د-5) المؤرخ في 14 ديسمبر 1950.

اختصاصات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

باعتبار ان المفوضية مرتبطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللاجئ عن من جهة ومن جهة أخرى فهي مرتبطة بالجبهة العامة للأمم المتحدة و عليه فاختصاصات المفوضية تحدد بقرار صادر عن الجمعية العامة رقم 319 (د-4) وبتفصيلها في قرار 428 (د-5) الصادر في 1950، كل هذه الاختصاصات يمكن حصرها في الحماية، والمساعدة.

أ) الحماية: لحماية اللاجئين من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية وتطبيقها واقتراح تعديلها.

إن هذه الحماية تشمل دول الأعضاء في الأمم المتحدة كما يمكن ان تشمل كل الدول غير الأعضاء وتوجه الحماية للأشخاص المتواجدين خارج دول جنسيتهم أو اقامتهم المعتادة إذا كانوا عديمي الجنسية و هو ما تطرقت اليه المادة 8 من النظام الأساسي.

كما أن هذه الحماية ليست مطلقة بل ترد عليها استثناءات، حيث أنها لا تشمل اللاجئين الذين يتلقون حماية أو مساعدة من أحد اجهزة الأمم المتحدة أو وكالاتها.

ب) تقديم المساعدة: أن اتفاقية 1951 لم تتطرق إلى مسألة تقديم المساعدة لكن مقتضيات الحماية تتطلب تقديم المساعدات، أضافه إذا الهدف أن المفوضية أنشأت جهازا للكشف المبكر عن حالات التوتر والنزاعات التي قد تولد النزوح البشري (عبد الحميد الوالي: مفوضه الأمم المتحدة تحديات دائمة في مواجهة اللجوء ص82).

وأخيرا فان المفوضية السامية في حل مشكلة اللجوء من خلال ثلاث قنوات للحلول بالعودة لطوعية اللاجئين إلى موطنهم الأصلي أو الاندماج في بلد اللجوء أو إعاده التوطين في بلد جديد.

الفرع الثاني: آليات الحماية على مستوى القانون الدولي الإنساني (دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر):

نتناول من خلال هذا الفرع حماية اللاجئ لمؤتمر اتفاقية جنيف الرابعة (أولا) ثم دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كآلية لتنفيذ هذه الحماية (ثانيا).

أولا: حماية اللاجئ بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة

تجسد معالم هذه الحماية من خلال عدة زوايا. فاللاجئ يحميه القانون الدولي الإنساني إذا كان في وضعية نزاع فهو يستفيد من قواعد الحماية المقررة في القانون الدولي الإنساني الذي يحمي بالدرجة الأولى الأشخاص المدنيين أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية. إضافة إلى هدف ان القانون الدولي الإنساني يميز بين اللاجئ وغيره من الاجانب اعتباري ان اللاجئ عرضة للاستهداف من طرف أطراف النزاع وعليه فان المادة 44 من الاتفاقيات جنيف الرابعة حسمت الامر حيث أشارت إلى ضرورة حماية اللاجئ وعدم اعتباره من الاعداء لمجرد تبعيته لدوله معادية.

كما أقرت المادة 45 فقرة 4 عن ضرورة عدم نقل الأشخاص المحميين إلى بلد يخشى منها الاضطهاد بسبب الأراء السياسية أو العقيدة الدينية. كما يحضر الترحيل القسري للمدنيين وهو ما نص عليه المادة 1/17 من البروتوكول الإضافي الثاني وكذلك المادة 7 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي اعتبرت الترحيل القسري للمكان بمثابة جرائم ضد الإنسانية.

كما نشير إلى ان البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 وسع في نطاق نص المادة 44 45 اتفاقية جنيف الرابعة واتضح هذا من خلال ما نص عليه المادة 73 حيث جاء فيها: تكفل الحماية وفقا لمداول البابين الأول والثالث من الاتفاقية الرابعة وذلك في جميع الظروف ودون ما تميز مجحف للأشخاص الذين يعتبرون قبل بدء الأعمال العدائية لمفهوم الموائيق الدولية المتعلقة بالموضوع والتي قبلتها الأطراف المعنية مفهوم التشريع الوطني للدولة المضيفة أو لدولة الإقامة.

كما تعرضت المادة 78 في البروتوكول الإضافي الأول للأطفال اللاجئين وأشارت إلى حقهم في التعليم والتربية والرعاية شأنهم في ذلك شأن بقية اللاجئين (المرجع الدراسات البحثية المركز الديمقراطي الغربي، الحماية القانونية للاجئ بظل القانون الدولي، دراسة كلية القواعد المنظمة لحقوق اللاجئ 1 إبريل 2017).

ثانيا: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كالية لتنفيذ هذه الحماية

تتدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها حارسا على تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وهذا من خلال ما هو مقدر في اتفاقية جنيف الرابعة و البروتوكولين الإضافيين 1977، ومن خلال التفويض الممنوح لها و عليه توكل لها مهام إعادة اللاجئين إلى وطنهم، طبعاً لا تشارك هنا بصفة مباشرة، إنما تسهر على ضبط المواعيد وشروط العودة إلى أوطانهم، و تقدم توصيات بشأن عودتهم إلى اوطانهم مع ضمان امنهم وكرامتهم (جون فيليب لافواتيه: اللاجئين بموجب القانون الدولي الإنساني- المجلة الدولية للصليب الأحمر 30 / 04 / 1995 العدد 305 المرجع).

ان اللجنة الدولية للصليب الأحمر مسؤولة مباشرة عن مصير اللاجئين وهم ضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين و يبرز التدخل للجنة ميدانيا لمعاينة فئة اللاجئين وتخصيص زيارات لها والقيام بتقديم مساعدات وتطبيق كل ما يتطلبه قواعد الحماية، ونشير أنه إذا كان البلد المضيف ليس طرفا في نزاع مسلح، سواء كان دوليا أو داخليا في هذه الحالة لا يتمتع اللاجئين لحماية القانون الدولي الإنساني إنما يطبق القانون الدولي للاجئين.

ما يمكن استخلاصه أن هنالك علاقة ترابط وتكامل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الدولة اللاجئين. وعليه فإن اللاجئ يواجه ثلاث حالات على أراضي أطراف النزاع

الحالة الأولى: إذا كان اللاجئ من رعاية دولة العدو، فإن قواعد الحماية المقررة في الاتفاقية الرابعة التي تدعو إلى عدم معاملة اللاجئين كأعداء.

الحالة الثانية: حاله اللاجئ الذي يكون من رعاية الدولة المحايدة، هذه الفئة تشملها المادة 2.1/4 (الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم الذين يجدون انفسهم في لحظة ما ويأتي بشكل كان في حالة قيام نزاع مسلح أو احتلال تحت سيطرة الطرف ليسوا من رعاياه أو دولة الاحتلال ليسوا من رعاياها).

الحالة الثالثة: حالة اللاجئ الذي يكون من رعايا الدولة المحاربة هناك ذلك يستفيد من حماية القانون الدولي الإنساني بمقتضى المادة 2.1/4 الاتفاقية جنيف الرابعة إضافة إلى نص المادة 73 من البروتوكول الإضافي الأول الذي يكمل المادة 1.2/4 (فرستو كريل: أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من اجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 2. 1988 ص 122

الخاتمة

تثير مسألة اللجوء إشكالات كثيرة في إطار العلاقات بين الدول من ضمن هذه. 1 الإشكالات تصادم حق اللجوء مع مبدأ السيادة. هنالك العديد من الصعوبات والعراقيل تقف حائلا دون انضمام العديد من الدول. 2. للصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين.

هنالك كذلك عراقيل وقيود تفرضها بعض الدول أمام حشود اللاجئين القادمين إليها. 3. كما تطبق بعض الدول أساليب انتقائية تنتهجها في مسألة قبول اللجوء من عدمه. نسجل النقص الكبير في آليات الحماية مقارنة بتدهور الأوضاع وازدياد عدد. 4. اللاجئين بسبب مخلفات الحروب والصراعات خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

رغم النص على حق اللجوء في الموائيق الدولية و القانون الدولي الإنساني إلا أن. 5. تفعيل هذا الحق بالشكل المطلوب تواجهه عوامل الاختراق والتجاوزات.

التوصيات

يجب ان يتم النظر إلى مسألة اللجوء من الجانب الإنساني بعيدا عن الاعتبارات.1 السياسية حتى يسهل إيجاد الحلول مراجعة سبل الحماية الدولية للاجئين و هذا لايتأتى إلا بتضافر الجهود الدولية مجتمعة.2 في الإطار المؤسسي و من خلال المنظمات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان توسيع اختصاصات و دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهذا قياسا بكفاءتها و.3 تجربتها في إطار القانون الدولي الإنساني و دورها الجبار في مساعدة المدنيين بوجه عام يجب ان يتم النظر إلى مسألة اللجوء من الجانب الإنساني بعيدا عن الاعتبارات.1 السياسية حتى يسهل إيجاد الحلول مراجعة سبل الحماية الدولية للاجئين و هذا لايتأتى إلا بتضافر الجهود الدولية مجتمعة.2 في الإطار المؤسسي و من خلال المنظمات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان توسيع اختصاصات و دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهذا قياسا بكفاءتها و.3 تجربتها في إطار القانون الدولي الإنساني و دورها الجبار في مساعدة المدنيين بوجه عام لخاصة باللاجئين هي مرجعية قانونية أساسية و مهمة لكن 1951 إن اتفاقية.1 اعترافا القصور بسبب مسألتين تتمثل في القيد الزمني و القيد المكاني و كل هذه المسائل ضيقت من فرص الحماية. ضرورة تكثيف جهود المنظمات الدولية وخاصة المنظمات غير الحكومية التي.2 لها دور كبير في حماية حقوق الإنسان و إشراكها في حماية حق اللجوء.

اتخاذ كل التدابير اللازمة و التي من شأنها الحد من ظاهرة اللجوء كمحاربة.3 الاضطهاد و احترام حقوق الإنسان و تفعيل أهداف ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى حل النزاعات بالطرق السلمية و تحقيق التعاون بين الدول بدل التنافر و التصارع.

محاولة إيجاد سبل من اجل تخفيف الأعباء على دول اللجوء ومراعاة مصلحة هذه.4 الدول من حيث تحمل الانعكاسات السلبية على اقتصادياتها وعلى أوضاعها الاجتماعية و الأمنية. الإشادة بالدور الكبير للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي و اكبت مسألة اللجوء.5 و احتوتها منذ ظهورها إلى يومنا هذا.

قائمة المراجع

- الميثاق الغربي لحقوق الإنسان لسنة 1994
إعلان قرطاجنه 1984
الاتفاقية الخاصة بمنع التعذيب وغيره من المعاملة الإنسانية أو المهينة لسنة 1984
الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951
اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة باللاجئين لسنة 1969.
إعلان البرازيل 2014
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام خمسة اغسطس 1990
أوصديق فوزي: حقوق اللاجئين من حقوق الإنسان القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية، الرابط Oussedik.fawzi.m
البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لسنة 1971- دخل حيز التنفيذ في اربعة اكتوبر 1781 وفقا لاحكام المادة 8 منه.
جان فليب لافوابيه: حماية اللاجئين بموجب القانون الدولي الإنساني - المجلة الدولية للصليب الأحمر 30/04/1995 العدد 305.
عامر عادل: الإطار القانوني لحق اللجوء في الوطن الغربي- مقال نشر في دنيا الوطن بتاريخ 2017/05/12 الرابط .pulpit.alwatan voice./peint
العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966
غازي حسين صباريني: الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن 2011.
فاصلة عبد اللطيف: اللاجئ السياسي في القانون الدولي الإنساني - رسالة ماجستير - معهد الحقوق والعلوم الادارية، وهران 1999.
فراسكو كريل: أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من اجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 2.1988 وحرياته متولي عبد الحميد: اشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والغربي.
كارلوس مالدونا دوكاستيلو: عملية قرطاجنة 30 عاما من الابتكار و التضامن